

Received	2025/07/12	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/08/10	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/08/12	تم نشر الورقة العلمية في

دراسة قياسية لأثر العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي على مستوى التضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2022

إلهام محمد أحمد البشتي، عَلَا أبو عجيلة حمودة فليفل

كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية - ليبيا

i.elbish@zu.edu.ly

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين مستوى التضخم وبين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2022)، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف هذه العلاقة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي القياسي لدراسة العلاقة بين التضخم كمتغير تابع وبين عرض النقود بالمفهوم الواسع والنتائج المحلي الحقيقي كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (1990-2022) باستخدام برنامج E-views، وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وبينت نتائج نموذج ARDL أن التضخم يتميز بسلوك ديناميكي، حيث يتأثر بشكل كبير بقيمه السابقة، وأن عرض النقود له تأثير مزدوج ومعنوي على التضخم؛ مما يشير إلى ان السياسة النقدية تواجه صعوبة في السيطرة على مستويات التضخم، من ناحية أخرى، لم يكن الناتج المحلي الحقيقي ذا دلالة إحصائية، أي أن تأثير النمو الاقتصادي على التضخم محدود في الأجل القصير ضمن هذا الإطار الزمني. ومن أهم التوصيات هذه الدراسة تبني السلطات النقدية سياسة نقدية تأخذ في الحسبان الفجوات الزمنية في انتقال أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار، كما توصي الدراسة الباحث الآخرين بتضمين سعر الصرف والاستقرار السياسي ضمن متغيرات النموذج القياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، العرض النقدي، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، ARDL، السلوك الديناميكي، الفجوات الزمنية.

An Empirical Study on the Impact of Money Supply and Gross Domestic Product on the Inflation Rate in Libya during the Period 1990–2022

Ilham Mohamed Albishty, Ola Abu-ajela Hamouda

Faculty of Economics, University of Al-Zawia - Libya
i.albish@zu.edu.ly

Abstract:

This study aims to investigate the relationship between the inflation rate, money supply, and gross domestic product (GDP) in Libya during the period 1994–2022. The research adopts a descriptive approach to outline this relationship for the period 2005–2017, in addition to an analytical econometric approach to examine the relationship between inflation—as the dependent variable—and both broad money supply and real GDP as independent variables over the period 1990–2022, utilizing the E-Views software. The findings reveal the existence of a cointegration relationship among the variables under study. Results from the ARDL model indicate that inflation exhibits dynamic behavior, significantly influenced by its past values. Moreover, the money supply has a dual and statistically significant impact on inflation, suggesting that monetary policy faces challenges in controlling inflation levels. On the other hand, real GDP was found to be statistically insignificant, implying that the effect of economic growth on inflation is limited in the short run within this timeframe. One of the main recommendations of the study is for monetary authorities to adopt a monetary policy that takes into account time lags in the transmission of money supply effects to the general price level. Furthermore, the study encourages researchers to incorporate the exchange rate and political stability into the econometric model.

Keywords: Monetary Policy, Money Supply, Gross Domestic Product, Inflation, ARDL, Dynamic Behavior, Time Lags.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم، وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، كما تختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد، فبعض الدول توجه سياستها النقدية

لمعالجة التضخم، وبالتالي استقرار الأسعار، والبعض الآخر منها توجه سياستها نحو استقرار الأسواق المالية وأسواق صرف العملات، أو تحقيق مستويات عالية من التوظيف، وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى.

وقد تتداخل أعراض السياسة النقدية تارة وتتعارض تارة أخرى، وهذا ما يتطلب التنسيق بينها من أجل تحقيق الاستقرار النقدي، ويعد عرض النقد الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد.

لقد اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل السياسة النقدية ومدى فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك بتحليل العوامل المحددة للقيمة للنقود والمستوي العام للأسعار، وخلال القرن الواحد وعشرين ربط التغير في قيمة النقود بكميتها، وذلك رغم الاختلاف حول كيفية حدوث هذا التأثير ونسبته، إلا أن الأمر الذي اتفقوا حوله هو أن النقود حيادية ولا تمارس تأثيراً على النشاط الاقتصادي، بل ينعكس كل تغير فيها إلى المستوى العام للأسعار فقط.

ولا يزال الخلاف بين المدارس الاقتصادية قائماً حول الآثار الاقتصادية الكلية للعرض النقدي، وبشكل خاص حول مدى أهمية كمية النقود في تفسير سلوك المستوى للأسعار، لذلك فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة للتعرف وإبراز أثر العرض النقدي على مستوى التضخم في ليبيا لما له من دور مهم في تحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة الموضوع سواء على المستوى الاقتصادي المحلي أو على مستوى الاقتصاديات الدول الأخرى، من زوايا مختلفة، فبعضها تناول بالبحث في متغير من متغيرات الدراسة كظاهرة مستقلة، فيما تناولت دراسات أخرى بالبحث في العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة، وتناول البعض الآخر العلاقة بين المتغيرات الثلاثة مجتمعة، وفيما يلي إيجاز لما توصلت إليه البعض من هذه الدراسات:

دراسة: بوحيزر رقية (2004):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التغيرات الحاصلة في كمية النقود وآثارها على الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970-2002، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود هذا الأثر بين المتغيرين خلال فترة التخطيط المركزي وهذا راجع لانتشار سوق سوداء واسعة لمختلف السلع والخدمات، إلا أنه مع الشروع في الإصلاحات

الاقتصادية وتحرير الأسعار سمح بظهور هذا الأثر بشكل واضح بين العرض النقدي والأسعار .

دراسة: كريستيانو وآخرون (2005)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الزمنية لصدمات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، باستخدام نموذج هيكل ديناميكي، وقد بينت النتائج أن تأثير التوسع في عرض النقود لا يظهر فوراً في معدلات التضخم، بل يتأخر بسبب البطء في آليات التعديل الاقتصادي مثل العقود والأسعار الثابتة، أي وجود تأثير متأخر (Lagged Effect) لعرض النقود على التضخم، وهو ما ينعكس تأثير المتغيرات المتأخرة في النموذج القياسي المستخدم.

دراسة: عبد الحسين الغالبي، سوسن الجبوري (2014)

بعنوان أثر مقاييس عرض النقد علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة ، وخلصت الدراسة إلي تركيز تأثير صافي العملة في التداول علي أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية في أسبانيا (النمو الاقتصادي ، مستوى الأسعار ، الإنفاق الحكومي ن معدل الفائدة ، الميزان التجاري) ، في حين أظهر تأثيره علي سعر الدولار الكندي ، ولم يؤثر علي أي متغير في اليابان ، أما عرض النقد بالمفهوم الضيق أظهر تأثيراً علي جميع متغيرات الدراسة في اليابان وكندا، بينما أثر علي الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات وسعر الفائدة في اليابان ، أما العرض النقدي بالمفهوم الواسع فقد أظهر تأثيره علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في أسبانيا وكندا بينما انحصر تأثيره علي معدل النمو وسعر الصرف .

دراسة: إمامة مكي، طارق الرشيد (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة 1990-2012، وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقات السببية، وقد أسفرت النتائج على وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم، وأن العلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير، وأن هنالك علاقة سببية في اتجاه واحد في المدى الطويل من عرض النقود إلى التضخم.

دراسة: علي صاري (2014):

بعنوان سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، حيث هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل التطور للعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة عرض النقود في الجزائر تميزت بالنمو الاقتصادي والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة مقابل الأصول الخارجية التي احتل صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر.

دراسة: الجروشي وأبوروي (2017)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في محاولة لتحليل حالة الاستقرار النقدي في ليبيا وتأثيره على مستوى التضخم خلال الفترة (1962-2014)، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي بسبب النمو المتسارع لعرض النقود مقارنة بالنمو المنخفض والمتذبذب في الناتج الحقيقي، وانعكاسات ذلك على المستوى التضخم في الاقتصاد الليبي.

دراسة: حريب وطقوق وحويلي (2018)

ركزت هذه الدراسة على حساب معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي وتحليل التغيرات في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2000-2014م، وتوصلت إلى أن معدل النمو في عرض النقود كان أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة عدم استقرار نقدي.

دراسة: الديعة وشادي (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2020، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير، وعدم وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي.

دراسة: الهتهات (2006)

العنوان دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وخلصت إلى أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار عند جمود

مستوى الإنتاج، وأيضاً أن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

• الفجوة البحثية

الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الليبي التي تناولت متغير التضخم وعرض النقود تقتصر على الفترة زمنية أقصاها 2014، باستثناء دراسة الديغة وشادي التي تناولت الفترة 1990-2022م، إلا أنها درست العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود فقط في الاقتصاد الليبي، أما الدراسة الحالية فإنها ستحاول تقدير نموذج قياسي بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الواسع والنتائج المحلي الحقيقي، كمحاولة لسد الفجوة المعرفية.

• مشكلة الدراسة

يشهد الاقتصاد الليبي ارتفاعاً ملحوظاً في المستوى التضخم، والذي تنعكس آثاره على المتغيرات الاقتصادية، ولكون عرض النقود من أهم الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار، فإن مشكلة الدراسة تحدد في بيان الأثر الذي يتركه العرض النقدي (السياسة النقدية) على المستوى التضخم في ليبيا، يمكن طرح المشكلة وفق التساؤلات التالية: ماهي العلاقة بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي وبين معدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2023م؟

• فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي وبين معدل التضخم.

وتتدرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

1- توجد علاقة معنوية بين العرض النقدي ومعدل التضخم. مما يشير الي فاعلية

السياسة في التأثير على المستوى العام للأسعار.

2- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل معنوي على معدل التضخم.

• أهمية الدراسة

تتبلور أهمية هذا البحث في الجانب العملي، حيث يقوم البحث باستخدام بعض الطرق الاقتصاد القياسي الحديثة (النماذج الديناميكية) والتي تسمح لنا بالكشف عن التفاعلات الديناميكية الموجودة في العلاقة بين العرض النقدي و الناتج المحلي الاجمالي وبين

التضخم، والتي تعتبر من أهم الموضوعات الاقتصادية التي نالت اهتمام الكثير من الاقتصاديين، ولهذا يقوم البحث بتحديد نوع العلاقة بين هذه المتغيرات، مما يساعد علي فهم سلوك هذه المتغيرات الاقتصادية، كما يساعد علي معرفة أثر السياسة النقدية علي مستوى التضخم في الاقتصاد الليبي .

• أهداف الدراسة

تهدف الدراسة تحديد العلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. بالإضافة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في ليبيا في التأثير على مستوى التضخم.

أولاً: الجانب النظري للدراسة:

أ. العلاقة بين العرض النقدي والتضخم في النظريات الكلاسيكية والحديثة:

1. المدرسة الكلاسيكية:

يرى الكلاسيكيون أن أثر التغيرات في كمية النقود تتسم بالحياد التام، فالأثر الوحيد الذي ينتج عن تغير كمية النقود هو تغير المستوي العام للأسعار، وأن النقود لا يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها، واعتبروا أن النقود هي وسيط للتبادل في العمليات الاقتصادية، أي أن الطلب علي النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة علي زيادة انتاج السلع، ويصل الاقتصاد تلقائياً لحالة التوظيف الكامل انطلاقاً من قانون ساي الذي ينص على " أن العرض يخلق الطلب"، كما أكد الفكر الكلاسيكي على أن المستوي العام للأسعار مرتبط بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، أي أن التضخم ظاهرة نقدية، (الحاسية.1995).

2. نظرية كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على ثلاث فروض أساسية، تتحدد من خلالها كمية النقود في فترة معينة، وهذا الفروض هي : (شنيبيش، 2013، ص 77)

- ثبات حجم المعاملات: أن حجم المعاملات ومستوي النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها أثر في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط في المبادلة، وأن حجم المعاملات متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت.
- ثبات سرعة دوران النقود: وتعرف على أنها متوسط عدد مرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلي أخرى خلال فترة معينة، هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل

درجة كثافة السكان وتطور العادات المصرفية ومستوي تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير وقد رمز فيشر لسرعة تداول النقود ب V .

• ارتباط تغير المستوي العام للأسعار بكمية النقود: في ظل افتراض مرونة الأسعار والنقود وثبات حجم الإنتاج وسرعة التداول، فإن كل تغيير في كمية النقود M سوف يؤدي إلى تغير المستوي العام للأسعار P بنفس النسبة والاتجاه، مما يفيد حيادية النقود،

عبر فيشر عن هذه العلاقة بمعادلة المبادلات علي النحو التالي: $M \cdot V = P \cdot T$ حيث: عرض النقود: M . سرعة تداول النقود (مستقرة نسبيا): V . المستوي العام للأسعار: P ، الناتج الحقيقي: Y

أي أن زيادة في M تؤدي الي الزيادة في P إذا كان Y ثابتا، وبالتالي فإن السيطرة علي عرض النقود هي المفتاح للسيطرة علي التضخم (شنيبيش، 2013، ص78).

وبالتالي إذا كان " الكلاسيك " يرون أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما بغرض الحصول على السلع والخدمات، الأمر الذي ينتج عنه سرعة تداول النقود، فإن فيشر ومارشال قد رأي بأن النقود التي بحوزة المتعاملين الاقتصاديين قد لا تنفق بالكامل بل يبقي جزء منها يرغب الأفراد الاحتفاظ به بشكل سائل، وهو ما يطلق عليه الطلب النقود لغرض الاحتياط، وهذه النسبة سيكون لها تأثير علي المستوي العام للأسعار، وأن مستوي الأسعار يكون مستقر إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها وفقا للمعادلة التالية:

$$M \cdot k = PY$$

M كمية النقود ، K مقلوب سرعة دوران النقود ، PY الدخل القومي .

وهذا يعني أن مقلوب المستوي سرعة دوران النقود تتناسب طرديا مع النسبة التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقدي، لأن ذلك يعمل علي رفع قيمة النقود أي ينخفض المستوي العام للأسعار، ويميل الاقتصاد إلى الاستقرار والتوازن والعكس صحيح، بمعنى آخر فإن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوي العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار وفق هذا التحليل تأثير غير مباشر، وعليه فإن الزيادة في كمية النقود في الفترة القصيرة، ومع ثبات نسبة التفضيل النقدي K سوف تؤدي زيادة المستوي العام P بنفس

النسبة والاتجاه، وذلك نظرا لافتراض " مارشال " التشغيل الكامل في هذه الفترة أما في الفترة الطويلة حيث تصبح عوامل الإنتاج أكثر مرونة ففي هذه الحالة يسمح تحليل مارشال بإمكانية تغيير حجم الإنتاج، ولهذا فإن الزيادة في كمية النقود لا تنعكس بأكملها على المستوي العام للأسعار بل تتوزع بين زيادة الإنتاج وزيادة الأسعار. (شنيبيش.2013، ص ص 83-84)

ب. تقييم لمستوى التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2014):

لمعرفة الاسباب التي تقف وراء الارتفاعات التي تحدث في المستوى العام للأسعار فإننا سنعتمد على بعض المعايير التي تمكننا من معرفة اسباب التضخم، مثل معيار فائض المعروض النقدي، ومعيار معامل الاستقرار النقدي ومعيار الافراط النقدي.

1_ معيار فائض المعروض النقدي في ليبيا:

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب عليها عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة، ويتم حساب الطلب الكلي على النقود من خلال النسبة بين العرض الكلي للنقود والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما الفجوة التضخمية فيتم حسابها وفقا لهذا المعيار من خلال المعادلة التالية، كما يوضح الجدولين رقم (1-أ) ورقم (1-ب) (البرغثي وآخرون، 2014، ص18):-

الفجوة التضخمية=التغير في الناتج المحلي (عرض النقود/الناتج المحلي بالأسعار الثابتة)-التغير في عرض النقود.

ووفقا لهذا المعيار فان الفجوة التضخمية تتكون عندما يكون هناك زيادة في المعروض النقدي عن الطلب النقدي. من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (1) نجد ان كمية عرض النقود في الاقتصاد الليبي قد ارتفعت من 096.3،17 مليار دينار ليبي في العام 2005 م الى 404.7،69 مليار دينار في العام 2014 م، وذلك بزيادة في كمية عرض النقود قدرها 52،308.4 مليار دينار.

أما بالنسبة للطلب على النقود فقد شهد ارتفاعات متتالية باستثناء العام 2012 م، وذلك خلال الفترة المشار إليها، ونتيجة للتغيرات التي حصلت في حجم الطلب والعرض على النقود مما ساهم في زيادة الفجوة التضخمية من 2،411.1 مليار دينار عام 2006 الى 127،080.9 مليار دينار في العام 2011 م الذي بدأت خلاله الاحداث والاضطرابات بليبيا، ثم زادت الفجوة التضخمية الى ان سجلت 142،269.7 مليار دينار

ليبي في العام 2014 م عند حدوث أزمة الحقول النفطية وشبه توقف للإنتاج والتصدير للنفط.

اما نسبة فائض المعروض النقدي فقد أخذت بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المذكورة حتى بداية الاحداث في سنة 2011 م التي سجلت نسبة فائض للمعروض النقدي قدرها 545.5 % ثم 1,728.9 % في العام 2014 م، وهو ما يشير الى اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وهو ما يعني عدم وجود استقرار نقدي.

الجدول رقم (1-أ) الفجوة التضخمية ونسبة فائض المعروض النقدي خلال الفترة 2005-2014

2014

السنوات	الناتج لمحلي بالأسعار لثابتة (1)	التغير في الناتج المحلي (2)	عرض النقود M2 (3)	التغير في عرض النقود (4)
2005	44,087.2	-	096.3,17	-
2006	583.6,46	2,496.35	655.9,19	2,559.6
2007	898.0,48	2,314.4	982.1,26	7,326.2
2008	798.0,69	20,900	744.5,39	12,762.4
2009	712.3,67	-2,085.7	161.3,44	4,416.8
2010	863.0,69	150.7,2	350.7,46	2,189.4
2011	294.2,23	568.8,-46	940.9,57	11,590.2
2012	344.2,52	050,29	731.5,63	5,790.6
2013	058.3,25	285.9,- 27	005.9,69	5,274.4
2014	229.0,8	829.3,- 16	404.7,69	398.8

المصدر/ الجدول من اعداد الباحثان اعتمادا على نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

الجدول رقم (1-ب) تابع الفجوة التضخمية ونسبة فائض المعروض النقدي خلال الفترة

2014-2005 م

السنوات	نسبة الطلب على النقود (5) = (1)/(3)	تغير الطلب على النقود (6) = (2)/(5)	الفجوة التضخمية (4) = (6) - (7)	نسبة فائض عرض لنقود % 100 (1)/(7)
2005	0.39	-	-	-
2006	0.42	1,48.5	2,411.1	5.1
2007	0.55	1,272.9	6,053.3	12.4
2008	0.57	11,913	849.4	1.21

4.5	3,061.1	-1,355.7	0.65	2009
1.1	769.9	1,419.5	0.66	2010
545.5	127,080.9	-115,4916	2.48	2011
56.1	-29,359.9	35,150.5	1.21	2012
320.5	80,310.6	-75,036.2	2.75	2013
1728.9	142,269.7	-141,871	8.43	2014

المصدر/ الجدول من اعداد الباحثان اعتمادا على نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

2-معامل الاستقرار النقدي في ليبيا:

يستند هذا المؤشر على التحليلات النسبية لنظرية كمية النقود ضمن اطارها، حيث يتم المقارنة بين التغيرات في معدل نمو عرض النقود مع التغيرات في معدل النمو في الطلب على النقود، يستخدم هذا المعيار لقياس العلاقة بين حجم عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويستند على نظرية كمية النقود، التي ترى أن الزيادة في كمية النقود دون ارتباط دقيق بينها وبين الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من أهم العوامل التي تساهم في تكوين الاختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع¹، حيث يصاغ هذا المعيار على النحو الآتي (حريب وآخرون، 2018) :-

$$B = \Delta M / M - \Delta Y / Y$$

حيث أن B: تمثل معامل الاستقرار .

$\Delta M \div M$ تمثل معدل التغير في كمية عرض النقود.

$\Delta Y \div Y$ تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

أن التساوي بين معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) ومعدل التغير في عرض النقود يعني ثبات مستويات الاسعار في الاقتصاد، حيث تشير قيمة $B=0$ الى ذلك، بينما عندما تكون قيمة B موجبة فإن ذلك يعني ان معدل التغير في عرض النقود اكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو ما يعني وجود ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار الى الارتفاع، اما اذا كانت قيمة B سالبة فان ذلك يعني ان معدل التغير في عرض النقود اصغر من معدل التغير في الناتج القومي الحقيقي، الامر الذي يدفع بالأسعار الى الانخفاض، ويوضح الجدول رقم (2) معدل الاستقرار النقدي في ليبيا، بمقارنة معدل نمو الناتج الحقيقي مع معدل نمو عرض النقود يجد ان

معامل الاستقرار النقدي B أخذ قيم موجبة لكل سنوات الدراسة باستثناء العام 2012 م، وهو ما يعني وجود ضغوط تضخمية تدفع بالمستوى العام للأسعار للارتفاع المستمر، الأمر الذي يعني ان الاقتصاد الليبي يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي.

جدول رقم (2) معدل الاستقرار النقدي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي للناتج المحلي	عرض النقود M2	معدل النمو السنوي في عرض النقود	معدل الاستقرار النقدي B
2005	44.087.2	-	096.3،17	-	
2006	583.6،46	4.5	655.9،19	14.96	10.46
2007	898.0،48	4.9	982.1،26	37.2	32.3
2008	798.0،69	42.7	744.5،39	47.2	4.5
2009	712.3،67	2.9-	161.3،44	11.1	14
2010	863.0،69	3.17	350.7،46	4.9	1.73
2011	294.2،23	66.65-	940.9،57	25	91.65
2012	344.2،52	124.7	731.5،63	9.9	114.6-
2013	058.3،25	52.1-	005.9،69	8.2	60.1
2014	229.0،8	67.1-	404.7،69	0.5	67.6

المصدر/ الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

ج. دور السياسات النقدية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي.

عند دراسة دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2004 - 2018 م)، يمكن ان نميز بين مرحلتين واضحتين وهما المرحلة الممتدة من عام 2004 م - 2010 م، والمرحلة الممتدة بين بداية الاحداث في عام 2011 م وحتى 2018 -

أ- المرحلة الاولى (2004 - 2010 م)

أخذ معدل نمو عرض النقود في التزايد خلال هذه المرحلة، بسبب السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الانفاق العام على مشروعات التنمية المختلفة وتزايد حجم الاقراض المصرفي (نتيجة الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط) إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي (2003=100) قد تراجع ليصل في نهاية الفترة الى 5.8 %، بينما أخذ مستوى التضخم في التغير استجابة للتغيرات في عرض النقود وهو ما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) معدلات نمو عرض النقود ع2 والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي غير
النفطي، ومعدل التضخم

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
5.8	5.9	9.4	7.7	13.1	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
22.5	47.3	37.3	15	30.2	نمو عرض النقود ع2
2.4	10.4	6.2	1.5	2.6	معدل التضخم (100=2003)

المصدر/ مصرف ليبيا المركزي، 16 سبتمبر 2010 م

ب- المرحلة الثانية (2011 م - 2018 م)

أخذ معدل نمو عرض النقود في التزايد خلال هذه المرحلة، بسبب زيادة الانفاق على الميزانية التسييرية، إلا ان معدلات النمو في عرض النقود قد سجلت ادنى نسبة لها في العام 2014 م نظرا لتصاعد حدة الظروف الامنية والسياسية التي تمر بها البلاد وما تسببت فيه هذه الظروف من شبه توقف لإنتاج وتصدير النفط المورد الاساسي لهذا البلد، إضافة الى انخفاض اسعار النفط خلال هذه الفترة، في حين ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي قد سجل معدلات نمو سالبة خلال السنوات 2014، 2013، 2011 نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها ليبيا خلال السنوات الاولى من هذه المرحلة باستثناء العام 2012م الذي حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي خلاله معدل نمو موجب قدره 42%، أما بالنسبة الى معدلات التضخم فنلاحظ استجابته للتغيرات الحاصلة في عرض النقود بالمفهوم الواسع وذلك خلال المرحلة الثانية الممتدة من بداية 2011 وحتى منتصف العام 2018 م، حيث يوضح الجدول (4) العلاقة بين نمو عرض النقود ونمو معدلات التضخم.

جدول رقم (4) نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ومعدل نمو عرض النقود ومعدلات التضخم خلال الفترة 2011-2017.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
-	-	-	26-	6.8-	42	51 -	نمو الناتج المحلي غير النفطي %
15.6	22.5	13	0.6	8	10	25	نمو عرض النقود ع2
28.5	25.9	9.8	2.4	2.6	6.1	15.9	معدل التضخم (100=2003)

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 58، الربع الثاني 2018.

ثانيا: الجانب العملي للدراسة:

1- الاختبارات التي تسبق عملية التقييم:

أ. التعريف بالمتغيرات:

المتغير التابع: معدل التضخم (Inflation).

المتغير المستقل: عرض النقود بالمفهوم الواسع بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي (LMS2).

المتغير المستقل: الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي (LGUP)

ب. اختبار طبيعة المتغيرات.

أجري اختبار الارتباط Correlation بين المتغيرات محل الدراسة، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات، وهو ما يوضحه الجدول رقم (5-أ)، كما أجريت الاختبارات الوصفية لمتغيرات حيث يوضح الجدول رقم (1-ب) نتائج الاختبارات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة.

الجدول رقم (5-أ) معاملات الارتباط بين المتغيرات

Correlation			
	Inflation	LGNP	MS2
Inflation	1.000	0.2637	0.3871
LGNP	0.2637	1.00000	0.9078
LMS2	0.3871	0.9078	1.00000

المصدر/ من اعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج E-views

الجدول رقم (5-ب) الاختبارات الوصفية للمتغيرات

	INFLATION	LGNP	LMS2
Mean	5.010045	10.51602	10.25155
Median	3.550292	11.04368	10.20293
Maximum	25.85389	13.62701	11.74040
Minimum	-9.797706	8.985057	8.841188
Std. Dev.	7.880205	1.531743	1.050405
Observations	31	31	31

المصدر/ من اعداد الباحثان بناءً على نتائج برنامج E-views

ج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة Time Series Stationary
:Test

اختبرت استقرارية السلاسل الزمنية Unit Root test للمتغيرات عبر الزمن، حيث أجري اختبار Augmented Dickey–Fuller، وكذلك اختبار Philips–Perron وأوضحت نتائج الاختبارين أن متغير التضخم مستقرة عند المستوى، وإن عرض النقود والناجح المحلي بالأسعار الثابتة مستقران عند اخذ الفرق الأول، كما يوضح الجدول رقم (6-أ) و (6-ب).

الجدول رقم (6-أ) نتائج اختبار جذر الوحدة (Philips–Perron) للمتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
<u>At Level</u>				
		GNP	MS2	INFLATION
With Constant	t-Statistic	0.4072	1.3954	-2.3078
	Prob.	0.9803	0.9986	0.1761
		no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.6641	-1.4068	-2.1618
	Prob.	0.9677	0.8402	0.4925
		No	No	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2036	2.9950	-2.0684
	Prob.	0.9381	0.9989	0.0389
		No	No	No
<u>At First Difference</u>				
		d(GNP)	d(MS2)	d(INFLATION)
With Constant	t-Statistic	-4.6914	-4.6826	-6.5092
	Prob.	0.0007	0.0007	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9999	-5.3015	-6.5793
	Prob.	0.0017	0.0008	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4815	-3.9742	-6.8242
	Prob.	0.0001	0.0003	0.0000
		***	***	***

المصدر/ من نتائج برنامج E-views

<http://www.doi.org/10.62341/imoa0812>

الجدول رقم (6-ب) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) للمتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
At Level				
		INFLATION	GNP	MS2
With Constant	t-Statistic	-3.2216	0.5723	1.2744
	Prob.	0.0288	0.9867	0.9980
		**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5928	-0.6641	-1.4729
	Prob.	0.0481	0.9677	0.8187
		**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1338	1.1521	2.8483
	Prob.	0.0336	0.9323	0.9984
		**	n0	n0
At First Difference				
		d(INFLATIO N)	d(GNP)	d(MS2)
With Constant	t-Statistic	-4.8301	-4.6812	-2.0512
	Prob.	0.0006	0.0007	0.2647
		***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7300	-5.0325	-5.3538
	Prob.	0.0039	0.0015	0.0007
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9302	-4.5156	-1.2592
	Prob.	0.0000	0.0000	0.1866
		***	***	n0

المصدر / من نتائج برنامج E-views

ج. اختبار فترة الابطاء المثلي Lag specification:

تم اجراء اختبار فترة الابطاء باستخدام VAR Lag Order Selection Criteria، وأظهرت النتائج أن فترة الابطاء المثلي هي (2) فترتين وفقاً لمعايير (HQ، SC، LR).

2- تقدير النموذج القياسي:

بالرجوع إلى المتغيرات محل الدراسة، فإنه من المتوقع ان تكون العلاقة بين المتغيرات علاقة غير خطية، وبالتالي سيتم تحويلها إلى علاقة خطية من خلال اخذ اللوغاريثم الطبيعي للمتغيرات، وبالتالي فإن النموذج القياسي يأخذ الشكل العام التالي:

$$\text{inflation} = \beta_1 + \ln\beta_2 GNP + \ln\beta_3 MS2 + \mu_t$$

حيث: β_1 : القاطع.

β_2 : معامل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

β_3 : معامل عرض النقود بالمفهوم الواسع.

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

وفيما يلي خطوات تقدير النموذج القياسي.

أ. اختبار جوهانس للتكامل المشترك:

تم اجراء اختبار التكامل المشترك Johansen - Trace Test لمعرفة مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات ثلاث التضخم INFLATION، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي LGNP، وعرض النقود LMS2، بعد أخذ اللوغاريثم الطبيعي للناتج المحلي الحقيقي وعرض النقود الواسع، خلال الفترة من 1996 إلى 2022. كما يوضح الجدول رقم (7)، وتشير نتائج الاختبار إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم، الناتج المحلي، وعرض النقود، أي وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات الثلاثة، رغم تقلباتها على المدى القصير،، وهذا يعني أن التضخم (INFLATION) لا يتحرك بشكل عشوائي منعزل عن الناتج الحقيقي (LGNP) أو عرض النقود (LMS2)، بل هناك ارتباط طويل الأجل بينهما يتوافق مع النظريات الاقتصادية مثل نظرية كمية النقود (Quantity Theory of Money)

<http://www.doi.org/10.62341/imoa0812>

الجدول رقم (7) اختبار جوهانس للتكامل المشترك

Sample (adjusted): 1996 2022				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: INFLATION LGNP LMS2				
Lags interval (in first differences): 1 to 3				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.528427	38.46389	29.79707	0.0039
At most 1 *	0.457846	18.16852	15.49471	0.0193
At most 2	0.058897	1.638980	3.841465	0.2005

الجدول من مخرجات برنامج E-views

ب. معادلة التكامل المشترك (Cointegrating Equation)

تم تقدير معادلة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، ودرجت النتائج في الجدول رقم (8) كالتالي:

الجدول رقم (8) نتائج معادلة التكامل المشترك

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	الدلالة
LGNP(-1)	+4.723	1.73471	2.72	معنوي
LMS2(-1)	-28.412	4.02994	-7.05	معنوي
@TREND(90)	+2.366	0.35750	6.62	معنوي

المصدر/ من مخرجات برنامج E-views

من خلال البيانات الواردة في الجدول (8) نجد أن كل القيم t أكبر من ± 2 ، أي معنوية إحصائية عند مستوى 5%. وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة لها أثر معنوي قوي على التضخم في المدى الطويل، ويمكن صياغة المعادلة كالتالي:

$$\text{INFLATION } t = -4.72 \cdot \text{LGNP} + 28.41 \cdot \text{LMS2} - 2.37$$

ج- تقدير معادلة النموذج القياسي:

بناءً على نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات ونتائج التكامل المشترك، فإن النموذج القياسي المناسب في هذه الحالة هو نموذج ARDL، وتم تقدير نموذج ARDL، كما هو وارد في الجدول (9)، حيث نجد أن:

- **INFLATION (-1)** موجب ومعنوي ويساوي 0.70، أي أن التضخم يتبع سلوكاً ديناميكياً ذاتياً قوياً، أي أن تضخم السنة السابقة يؤثر بنسبة 70% في تضخم السنة الحالية، وهذا يعني أن جزءاً من التضخم الحالي يتأثر بشكل كبير بالتضخم في الفترة السابقة. وهو أمر متوقع في الدول ذات التضخم المستمر أو المزمن.
- **INFLATION (-2)** سالب ومعنوي ويعكس وجود تأثير تصحيحي ذاتي للتضخم بعد فترتين، أي أن تضخم في سنتين سابقتين يؤدي إلى تخفيض التضخم في السنة الحالية بنسبة 34%، يشير إلى تقلب دوري أو تذبذب حول التوازن، ربما نتيجة لإجراءات التصحيحية للسياسة النقدية أو توازن تلقائي.
- **LMS2** له تأثير موجب في المدى القصير (24.91) ومعنوي، يشير إلى أن زيادة عرض النقود بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 25%، وهذا يتوافق مع النظرية الكلاسيكية للنقود.
- **LMS (-1)** سالب (-20.52) ومعنوي، يشير إلى التأثير السابق لعرض النقود سلبي ومعنوي، أي أن زيادة عرض النقود كانت لها علاقة عكسية مع التضخم، وهذا يشير إلى حدوث عمليات امتصاص مؤقتة لعرض النقود نتيجة لبعض الإصلاحات التي تقوم بيها السلطات النقدية، مثل ضوابط منح الاعتمادات، إجراءات بيع الدولار للأغراض الشخصية، وسحب بعض الإصدارات العملة المحلية.
- **LGNP** غير معنوي ($p = 0.36$)، ما يشير إلى أن الناتج المحلي الحقيقي لا يؤثر على التضخم.
- الثابت سالب ومعنوي، ويُفسر كمستوى أساسي منخفض للتضخم في غياب المتغيرات الأخرى.

وبالتالي فإن معادلة النموذج المقدر في الاجل القصير هي:

$$\begin{aligned} \text{INFLATION} = & 0.7013958771 * \text{INFLATION}(-1) - \\ & 0.3409112282 * \text{INFLATION}(-2) + 24.9115396489 * \text{LMS2} - \\ & 20.5238037157 * \text{LMS2}(-1) - 1.43936623762 * \text{LGNP} - 29.070107864 \end{aligned}$$

الجدول رقم (9) نتائج نموذج ARDL

Dependent Variable: INFLATION				
Method: ARDL				
Date: 07/20/25 Time: 01:24				
Sample (adjusted): 1994 2022				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LMS2 LGNP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 48				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INFLATION(-1)	0.701396	0.168352	4.166238	0.0004
INFLATION(-2)	-0.340911	0.162390	-2.099330	0.0470
LMS2	24.91154	8.739892	2.850326	0.0091
LMS2(-1)	-20.52380	8.484990	-2.418837	0.0239
LGNP	-1.439366	1.549887	-0.928691	0.3627
C	-29.07011	12.74752	-2.280452	0.0322

المصدر/ من مخرجات برنامج E-views

3_ اختبار الحدود Long Run Form and Bounds Test

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (10) نجد أن قيمة F-statistic بلغت 5.367، وهي أكبر من القيمة العليا (1) (1) ، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، أي توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.367424	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

	Finite Sample: n=30	
10%	2.915	3.695
5%	3.538	4.428
1%	5.155	6.265

المصدر / مخرجات برنامج E-views

ج. معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term):

تم اجراء اختبار معامل تصحيح الخطأ ECM وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة المعامل تصحيح الخطأ = -0.6395، وقيمة t-Statistic = -4.926، الخطأ المعياري = 0.129، ودرجة معنوية = 0.0001، وبالتالي فإن معامل تصحيح خطأ سالب ومعنوي ويشير إلى سرعة تصحيح الخطأ والعودة للتوازن في الأجل الطويل بنسبة 64% في السنة، أي وجود توازن طويل الأجل بين التضخم وعرض النقود.

3- الاختبارات ما بعد تقييم النموذج:

أ. اختبار Wald:

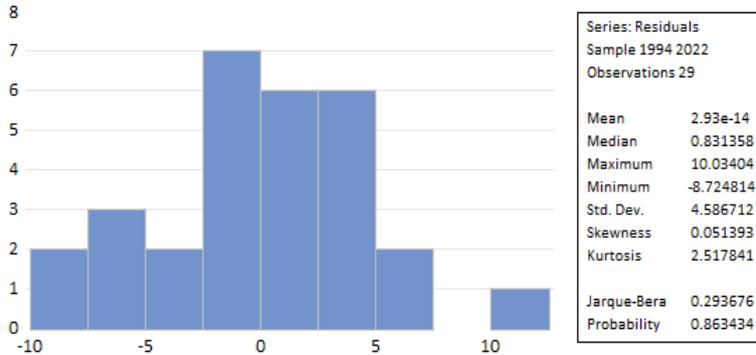
تشير نتائج اختبار wald أن درجة المعنوية (0.0000) وهي أقل من 5%، أي اننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أنه توجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أ، المتغيرات المستقلة (عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي) تلعب دوراً مهماً في تفسير التغيرات الحاصلة في مستوى التضخم.

ب. اختبار الارتباط الذاتي للبقايا (Serial Correlation LM Test)

يشير اختبار Breusch-Godfrey إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في بقايا النموذج عند فترة التأخير Lag = 2. وهذا يعزز صلاحية النموذج إحصائياً ويزيد من ثقة تقديرات ومعلمات النموذج.

ج. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا: Histogram-Normality Test:

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا Jarque-Bera أن بقايا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة معنوية أكبر من 5%، كما يوضح الشكل رقم (1)، وهذا يشير إلى ان قيم معاملات النموذج المقدر جيدة ويمكن الوثوق بيها في تقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود والنتاج المحلي الجمالي.



الشكل رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا النموذج

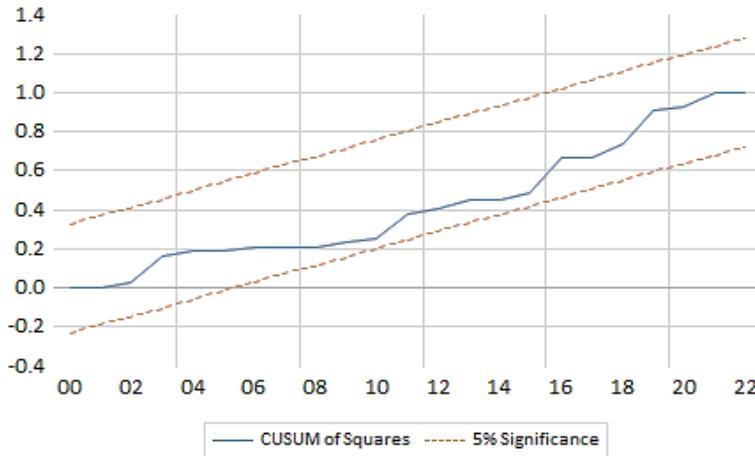
المصدر: نتائج برنامج E-views

د. اختبار التجانس (Heteroskedasticity)

يستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن وجود مشكلة التباين غير المتجانس في بواقي النموذج، وحيث ان درجة المعنوية = 0.497، وهي أكبر من 5% مما يشير إلى أن التباين متجانس في البواقي، أي ان النموذج لا يعاني من تشوهات يؤثر على كفاءة المعلمات.

هـ. نتائج اختبار CUSUM of SQUARES:

في الشكل رقم (2) يوضح نتائج اختبار CUSUM of SQUARES الخط المتصل يمثل سلسلة مربع البواقي لاختبار CUSUM of Squares، والتي تُحسب من بواقي النموذج (residuals)، والخطان المنقطعان يمثلان حدود الثقة عند مستوى 5%، وطالما أن الخط المتصل واقع داخل هذه الحدود، فهذا يشير إلى ثبات المعاملات، أي أن النموذج القياسي المقدر مستقر.



الشكل رقم (2) يوضح نتائج اختبار CUSUM of SQUARES

المصدر: مخرجات برنامج E-views

ثالثاً / النتائج والتوصيات

النتائج

لقد توصل البحث الى النتائج التالية:

- 1- أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال فترة البحث ارتفاعا ملحوظا في اسعار المستهلك، خصوصا خلال عامي 2016-2017 م وذلك نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها البلاد.
- 2- الرقم القياسي الضمني زاد عن قيمة 100 خلال كل فترة الدراسة وباستثناء العام 2009 م وأخذ في الارتفاع الشديد اعتبارا من العام 2011 م وهو ما يشير الى ارتفاع الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي وخاصة بعد وقوع الاحداث في العام 2011 م.
- 3- نتيجة للتغيرات التي حصلت في حجم الطلب والعرض على النقود مما ساهم في زيادة الفجوة التضخمية من 2,411.1 مليار دينار عام 2006 الى 127,080.9 مليار دينار في العام 2011 م الذي بدأت خلاله الاحداث والاضطرابات بليبيا، ثم زادت الفجوة التضخمية الى ان سجلت 142,269.7 مليار دينار ليبي في العام 2014م عند حدوث ازمة الحقول النفطية وشبه توقف للإنتاج والتصدير للنفط وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة.

- 4- أخذت نسبة فائض المعروض النقدي في التذبذب حتى بداية الأحداث في سنة 2011 م التي سجلت نسبة فائض للمعروض النقدي قدرها 545.5 % ثم 1,728.9 % في العام 2014 م، وهو ما يشير الى اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وهو ما يعني عدم وجود استقرار نقدي خلال الفترة المذكورة.
- 5- بمقارنة معدل نمو الناتج الحقيقي مع معدل نمو عرض النقود نجد ان معامل الاستقرار النقدي B أخذ قيم موجبة لكل سنوات الدراسة باستثناء العام 2012 م، وهو ما يعني وجود ضغوط تضخمية تدفع بالمستوى العام للأسعار للارتفاع المستمر، الامر الذي يعني ان الاقتصاد الليبي يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي.
- 6- لقد ساهمت السلطة النقدية في ليبيا في تعميق مشكلة التضخم وخاصة عندما فقدت القدرة على توحيد سلطاتها في غرب البلاد وشرقها، وإفراطها في حجم اصداراتها النقدية مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية.
- 7- تشير النتائج إلى أن عرض النقود معنوي وله تأثير قوي على مستوى التضخم في الاقتصاد الليبي، وان التغير في الناتج المحلي الإجمالي غير معنوي أي لا يفسر حدوث التضخم، وهذه النتيجة تتفق مع المدرسة النقدية (التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحثه ناتجة عن النمو في عرض النقود بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي إجمالي).
- 8- أظهرت نتائج النموذج أن التضخم في ليبيا خلال الفترة (1994-2022) يتميز بسلوك ديناميكي واضح، بتأثره بشكل كبير بقيمه السابقة. حيث أن مستوى التضخم للسنة السابقة (1) INFLATION تؤثر بشكل ايجابي على مستوى التضخم هذه السنة، و مستوى التضخم للسنة الأسبق (2) INFLATION يؤثر عكساً على التضخم للسنة الحالية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن عرض النقود (LMS2) له تأثير مزدوج ومعنوي على التضخم؛ فبينما يؤدي ارتفاع عرض النقود في الفترة الحالية (LMS2) إلى زيادة التضخم، فإن نفس المتغير في الفترة السابقة (LMS2(-1)) يرتبط بعلاقة عكسية مع التضخم، يمكن تفسيره بالتدخلات الاصلاحية للسياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض عرض النقود كعملية سحب بعض الإصدارات من العملة المحلية أو إجراءات بيع العملة الأجنبية للأغراض الشخصية، أو القيود المفروضة على عمليات سحب الودائع من المصارف التجارية، وهذا ما يفسر العلاقة الديناميكية بين عرض النقود والتضخم، هذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت لها دراسة كريستيانو

- وآخرون التي خلصت إلى وجود تأثير متأخر لعرض النقود على التضخم، وهو ما ينعكس في دلالة المتغيرات المتأخرة في النموذج القياسي المستخدم.
- 9- لم يكن الناتج المحلي الحقيقي ذا دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن التغير في النشاط الاقتصادي لا يفسر التضخم ضمن هذا الإطار الزمني، ويرجع سبب ذلك لوجود تشوهات هيكلية في الاقتصاد الليبي لكون الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً، يعتمد على مورد واحد وهو تصدير النفط، وأن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف في الإنتاج الحقيقي، وهذه النتيجة تتفق مع فكر مدرسة الركود التضخمي (التي تشير إلى أن التضخم يحدث في حالة ضعف في الإنتاج)، بالإضافة إلى المدرسة الهيكلية (والتي تفسر أن التضخم في البلدان النامية ينتج عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد)، أي أن النمو في الناتج المحلي لا يعبر عن تحسن في مستوى الإنتاج الحقيقي، وهذا ما يفسر التأثير الغير معنوي للناتج المحلي على مستوى التضخم، وبالتالي فإن ارتفاع التضخم يكون مدفوعاً بضغط المعروض النقدي في الاقتصاد، والمتمثل في الزيادة المطردة في طباعة النقود الورقية المصدرة في التداول مما أدى إلى زيادة حجم عرض النقود بمعدل أكبر من الزيادة في النمو الاقتصادي.
- 10- بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة فإنه تم قبول الفرضية الفرعية الأولى، ورفض الفرضية الفرعية التالية.

التوصيات

1. تعزيز استقلالية المصرف المركزي، مع تفعيل السياسة النقدية وضبط ادواتها بشكل يخدم استقرار الأسعار.
2. على صناع القرار النقدي اتباع سياسات من شأنها أن تحقق الاستقرار النقدي والتركيز على عرض النقود بعناية لأنه يؤثر بقوة على التضخم.
3. العمل على رفع كفاءة الإنتاج المحلي وخلق مصادر أخرى للدخل وتقليل اعتماد الدولة على الاستيراد من الخارج.
4. كما توصي الدراسة الباحث الآخرين بدراسة تأثير سعر الصرف الليبي وكذلك الاستقرار السياسي ضمن متغيرات النموذج القياسي.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عرض النقود بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي وبين مستوى التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2022)،

واستخلاص نموذج قياسي يوضح العلاقة القياسية بين التضخم كمتغير تابع وعرض النقود والنواتج المحلي كمغيرات مستقلة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-views ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين عرض النقود ومستوى التضخم، أي انه يتحقق التوازن بينهما في الأجل الطويل بمعدل تصحيح الخطأ $ECM = -64\%$ بفترة تأخير سنتين ، وهو ما يشير إلى سرعة تصحيح الخطأ والعودة للتوازن في الأجل الطويل بنسبة 64% في السنة وفقاً لهذا النموذج، كما بينت نتائج نموذج ARDL ان مستوى التضخم وعرض النقود يسلكان سلوكاً ديناميكياً، وأن الناتج المحلي الإجمالي تأثره غير معنوي على مستوى التضخم.

المراجع:

- ابدجمان، مايكل (1999)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ.
- الأعظمي، حميد فرج (2000)، لأثار الاقتصادية لرسالة التدبير لإيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، بيت الحكمة، بغداد.
- البرغتي، يونس على أسعد . الشريف، على سعيد (2014)، تأثير السياسة النقدية على الاستقرار السياسي في ليبيا، أبحاث مؤتمر الاقتصاد في ليبيا بين تحليل الواقع واليات التطور بنغازي يناير .
- بلنخضر، محمد النذير. (2018)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي النقدي، حالة الجزائر، 1970- 2016، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون _ تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- الجروشي، علي عبد السلام. أبو راوي، رمضان علي، (2017)، تحليل حالة الاستقرار النقدي وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962- 2014، مجلة علوم وتقنيات العلوم الإنسانية، مجلد 1، العدد 1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ص ص 60- 77.
- الجلال، احمد محمد صالح. (2006)، دور السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003 م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- جليط، الطاهر (2017). دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر. محلة البديل الاقتصادي. العدد السادس.

- الحاسية، ميلود جمعة (1995). "النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي". منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي، ص 181-182
- حريب، سامية. طوق، نورة و حويلي، محمد، (2108)، (المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، "معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للفترة 2000-2014م"، (مصراته-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراته)
- الربيعي، فلاح خلف، (2006)، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية والإدارية، بغداد.
- زكي، رمزي. (1980)، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شنيبش، على رمضان (2013) "النقود والمصارف والسياسة النقدية، مع تطبيقاتها في ليبيا. دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- الشيبياني، رضاء خليفة، الحماقي، واخرون (2023)، تقدير فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990 - 2020، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، ص ص 501-530.
- الغالب، عبد الحسين، الجبوري، سوسن كريم، (2001)، إشر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- المختاري، عادل. بن البار، محمد وبن داكفيل، كمال (2021)، "قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر: خلال الفترة (1990-2019)". مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 10، العدد 1، ص ص 212-230.
- مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والإحصاء، تقرير خاص عن التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك، 2018 م.
- مصرف ليبيا المركزي، البيان الصحفي لمحافظ مصرف ليبيا المركزي، 23 ابريل 2017.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 8، الربع الثاني 2018 م، المجلد 54، الربع الاول، 2013.
- مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين

لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس 16
سبتمبر 2010 م.
مليط، نوال. (2018) فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر
خلال الفترة من 2000 – 2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن
يحيى -جيجل-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
موسجريف، ريتشارد (1992)، المالية العامة في النظرية والتطبيق، المملكة العربية
السعودية، الرياض، دار المريخ.
التهات، سعيد. (2006)، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة
ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

- 1- Friedman, M. (1972). *Have Monetary Policies Failed?* *American Economic Review*, 62(2), 11–18.
https://econpapers.repec.org/RePEc%3Aaea%3Aaerev%3Av%3A62%3Ay%3A1972%3Ai%3A2%3Ap%3A11-18?utm_source=chatgpt.com
- 2- Christiano, L. J., Eichenbaum, M., & Evans, C. L. (2005). *Nominal rigidities and the dynamic effects of a shock to monetary policy.* *Journal of Political Economy*, 113(1), 1–45.
[investopedia.com+15https://ideas.repec.org/a/ucp/jpolec/v113y2005i1p145.html?utm_source=chatgpt.com](https://ideas.repec.org/a/ucp/jpolec/v113y2005i1p145.html?utm_source=chatgpt.com)